فله سلبه قوله ولابد من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية لان المتكلم به
بليغ لايظن به ان يخ اختياره هذه الخصوصية عن نكتة قوله والاخر مفردا لايخفى لطف
هذا البيان قوله وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد فتجوز باستعمال الماضي في تقدم
الوضع على الافراد بالرتبة ولايخفى انه في غاية البعد لايكاد يستفاد من العبارة
والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متقدم اختار فيه صيغة الفعل
والاصل في الصفة الافراد فاختار فيما لامعمول له متعددا الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدم
الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهمه جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد
على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ ليذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذ
هب ممكن ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس
ومن ثم قال تقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد قنع في مقام الثروة بما لايقنع
الا عديم القدرة قوله او من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا تقديم الحال على ذي الحال المجرو[ر]
قوله وهذا القدر كاف على صحة الحالية لادخل للمعية الذاتية في الحالية ولا يتفاوت بها
الحال كما يوهمه قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية قوله مثل الرجل قيل وكذا رجل لان التنوين كا[لـ]
اللام كلمة ورجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه قرينة بلا مرية لان الاعراب
جرى على رجل قبل التنوين فلا وجه لجعلهما كلمة واحدة قوله واعرب باعراب واحد الانسب
ان يجعل قوله واحد مضافا اليه لاعراب لا صفة وان يدعوا اليه ما يقابله من قوله مع انه موجب
باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال
انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب
بواحد وليس كذلك اذ تاء التانيث مبني الاصل ويجاب بان المراد باعراب واحد اعراب
كيف بكيفية واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعي كونهما كيفيتين بكيفيتين قيل ان ما ذكره
انما يظهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب
في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الاخير بين الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما
اعراب بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع اعرابا بالجعل لحرف الاخير السالم لان جعل اعرابا امر فيصح فيهما

ما

فيهما ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد واما المرتجل وان صح ان يجعل المعرب فيه الجزء
المعروف دون المجموع لكنه لحق ببصري وقائمة لاشتراك شدة الامتزاج فلم يرضوا بجزم
قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا اول كسر وقع في الزجاج حتى يكون في ذائقة الناظر فيه
الاجاج قوله ولايخفى على الفطن العارف بالمعرض في القاموس عزه علمه وعرف بذنبه
اقر به قوله فنقل عبد الله خرج عنه فانه لايقال له لفظ واحدة وجه ذلك بان اللفظة
ما لايصح ان يتكلم به مرتين باعتبارهما ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وضعه
الاضافي وفيه ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني في شرح الشرح لمختصر الاصول
للمص ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة كذلك ونحن نظن ان اخراج عبد الله من تعريف المفصل
قرينة بلا مرية لكنه وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلثة انواع
الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه
وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير جملة
اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف
وامرء القيس والكنى ثم انه يخرج ح من تعريف الكلمة بعلبك علما مع انه يناسب ان يدخل
في تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحوي البحث عن حال الكلمة مطلقا
بل على وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقية عما هو حالها باعتبار الاصل
وعلى وجه يتميز ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها باعتبار كونها كلمة حكما
وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة ليتبين ان الاعراب فيها ليس
باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون بصري خارجا ليتبين ان اعرابه على ضرب من المسامحة
واجرائه مجرى الكلمة قوله ولم يخرجه بتركه لكان انسب والاولى ان نقول المراد بالمفرد اعم من المفرد
حقيقة او حكما قوله وكون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فان كانت تلك الحيثية جعل
الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان كان كون الشيء الاول مقتضى
الطبع عند عروض الشيء الثاني فطبيعية والا فعقلية قوله فبعد ذكر الوضع لاحاجة الى ذكر
الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فيه انه بعد جعل الوضع في التعريف حيثية بينا وله صرف

Copyright © King Saud University